

ربما تكون أرواح مئات المهاجرين من الدول الأفريقية جنوب الصحراء معرضة للخطر الوشيك إذا ما حاولوا اجتياز الحدود المغربية إلى المناطق الإسبانية المحصورة في سبتة ومليلية خلال الأيام القليلة القادمة. ويأتي هذا في أعقاب وفاة خمسة رجال ينتمون إلى دول جنوب الصحراء بعد أن أطلق عليهم موظفون مكلفون بإنفاذ القانون النار، بحسب ما ذكر، عند الحدود بين سبتة والمغرب ليلة 28 سبتمبر/أيلول.

إذ يحاول آلاف المهاجرين، العديد منهم من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، اجتياز الحدود نحو الأراضي الإسبانية المحصورة ضمن الأراضي المغربية كل عام. وقد تزايدت أعدادهم في الأشهر الأخيرة. وهناك الآن مئات المهاجرين ممن يعيشون في شمالي المغرب معظمهم من بلدان جنوب الصحراء. وقد حاول نحو 700 اجتياز الحدود نحو مليلية اليوم، بينما يعتقد أن مئات أخرى منهم تُعد نفسها لمحاولة اجتياز الحدود نفسها، أو الحدود بين المغرب وسبتة. وفي هذه الأثناء، أدت الإغارات التي شنتها قوات الأمن المغربية خلال الأيام الثلاثة الماضية على المخيمات الانتقالية القريبة من الأراضي الإسبانية إلى اعتقال ما يربو على 400 شخص، بحسب ما ورد، ومن الواضح أن السبب في ذلك يعود إلى وجودهم في البلاد بصورة قانونية، كما أدت إلى هدم الملاجئ التي يأوون إليها.

وقد ارتفع عدد المهاجرين الذين قتلوا أو لحقت بهم إصابات خطيرة كنتيجة مزعومة لسوء المعاملة أو استخدام القوة المفرطة من جانب قوات الأمن الإسبانية أو المغربية ارتفاعاً حاداً على مدار الأشهر القليلة الأخيرة. وفي آخر الحوادث من هذا القبيل وأكثرها خطورة، توفي خمسة رجال من أصول تعود إلى بلدان جنوب الصحراء وجرح عدة أشخاص آخرين ليلة 28 سبتمبر/أيلول عندما حاول عدة مئات من الأشخاص عبور الحدود نحو الأراضي الإسبانية عن طريق تسلق سياحين من الأسلاك الشائكة يفصلان سبتة عن المغرب وقوبلوا بقوة من الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون من كلا البلدين. ووجدت جثتا اثنين من الرجال الخمسة الذين قتلوا على الجانب الإسباني من السياج، طبقاً لما ورد، بينما عثر على جثث الثلاثة الآخرين، بحسب ما قيل، على الجانب المغربي. ومع أن آثار الطلقات النارية كانت بادية في أجساد الرجال الخمسة جميعاً، وفقاً لما زُعم، إلا أنه من غير الواضح أي نوع من الذخائر استخدم في ذلك؛ كما لم يتأكد بعد ما إذا كانت الطلقات قد أُطلقت من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون الأسبان أم المغاربة، أو من كليهما. وقد أعلنت السلطات الإسبانية والمغربية عن فتح تحقيق مشترك في هذه الحوادث.

وفي 28 - 29 أغسطس/آب 2005، توفي مواطنان كاميرونيان إثر إطلاق الحرس المدني الإسباني، بحسب ما ذُكر، عبوات مطاطية عليهما من مسافة قريبة. وكانا ضمن مجموعة من عدة مئات من الأفراد حاولت تسلق السياج الأول الذي يفصل مليلية عن الأراضي المغربية، بحسب ما ورد.

وفي 29 سبتمبر/أيلول، نشرت الحكومة الأسبانية نحو 500 من أفراد "الجيوش - Legion"، وهي قوة عسكرية خاصة، في سبتة ومليلة للقيام بأعمال الدوريات على الحدود مع المغرب. وأعلنت السلطات المغربية أنها بصدد إرسال 1,600 من قوات الأمن للقيام بأعمال دوريات مماثلة على الجانب الآخر من الحدود نفسها. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن أسبانيا والمغرب، على حد سواء، تقومان بإرسال موظفين مكلفين بإنفاذ القانون ممن لم يتلقوا التدريب اللازم للتعامل مع حالات السيطرة على الجمهور إلى هذه المناطق، وأنها بذلك تعرض أرواح المزيد من المهاجرين للخطر.

خلفية

تعترف منظمة العفو الدولية بأن من حق الدول تنظيم دخول الأجانب إلى أراضيها. بيد أنه يتعين عليها لدى اتخاذها تدابير للحيلولة دون ذلك أن لا تتجاهل المبادئ والحقوق المعترف بها دولياً لحقوق الإنسان، أو تخرقها. ووفقاً لمعايير دولية من قبيل مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ينبغي على رجال قوات الأمن استخدام القوة طبقاً لمبدأي الضرورة والتناسب، ولا يجوز لهم استعمال الأسلحة النارية إلا إذا كانت ثمة أرواح معرضة للخطر، وليس هناك من وسيلة أخرى للرد على هذا الخطر.

التحرك الموحي به: يرجى إرسال مناشدات لتصل بأسرع ما يمكن. ويرجى الكتابة إلى السلطات الأسبانية (بالأسبانية أو باللغة العربية) وإلى السلطات المغربية (بالعربية أو بالفرنسية)، على السواء:

- لإعراب عن بواعث قلقكم بشأن سلامة مئات المهاجرين، ومعظمهم من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، ممن يعتقد أنهم يعدّون أنفسهم لمحاولة اجتياز الحدود من المغرب إلى المناطق الأسبانية المحصورة ضمن الأراضي المغربية في سبتة ومليلة؛
- لدعوة السلطات إلى اتخاذ تدبير فوري لضمان التقيد الصارم في استخدام القوة من جانب جميع الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون الموجودين في المناطق الحدودية التي تفصل سبتة ومليلة من جهة، والأراضي المغربية من جهة أخرى، بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ ولا سيما التزامهم بمبدأي الضرورة والتناسب، وضمان عدم استخدام الأسلحة النارية إلا في الحالات التي تتعرض فيها أرواح للخطر، وحيث لا توجد وسيلة أخرى للرد على هذا الخطر؛
- للترحيب بالالتزام من جانب السلطات الأسبانية والمغربية بالتحقيق في وفاة الرجال الخمسة على الحدود بين سبتة والمغرب ليلة 28 سبتمبر/أيلول، والدعوة إلى أن يكون التحقيق سريعاً وغير متحيز وشاملاً ومستقلاً، وإلى نشر نتائج التحقيق على الملأ، وتقديم المسؤولين عن قتلهم إلى العدالة وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.
- لدعوة السلطات، كليهما، إلى التحقيق في وفاة المواطنين الكامبيرونيين على الحدود بين المغرب ومليلة في 28 - 29 أغسطس/آب 2005، وإلى ضمان أن يكون التحقيق سريعاً وشاملاً ومستقلاً وغير متحيز، وإعلان نتائج التحقيق وتقديم المسؤولين عن مقتلهم إلى العدالة وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

ترسل المناشدات إلى:

أسبانيا

رئيس وزراء أسبانيا

Prime Minister of Spain

Excmo. Sr. D. José Luis Rodríguez Zapatero

Presidente de Gobierno

Complejo de la Moncloa

28071 Madrid, Spain

فاكس: +34 91 3214150

بريد إلكتروني: jlrozapatero@presidencia.gob.es

طريقة المخاطبة: **Excelentísimo Sr. / Your Excellency**

وابعثوا بنسخ إلى: الممثلين الدبلوماسيين لأسبانيا المعتمدين لدى بلدكم.

المغرب

الوزير الأول للمغرب

السيد إدريس حطّو

الوزير الأول

القصر الملكي

تواركة

الرباط، المغرب

فاكس: +212 37 76 99 95 / 76 17 77

بريد إلكتروني: courrier@pm.gov.ma

طريقة المخاطبة: صاحب المعالي

وابعثوا بنسخ إلى: الممثلين الدبلوماسيين للمغرب المعتمدين لدى بلدكم.

يرجى إرسال المناشدات فوراً. وتشاوروا مع الأمانة الدولية، أو مع مكتب فرعكم، إذا ما كنتم تعتزمون

إرسال المناشدات بعد 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2005.